

مجلس الأمن
السنة الثامنة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٢٠ (الجزء الثاني)**
الجمعة، ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السير إمير جونز باري	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مكييرا
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/23306، و S/23307 و S/23308 و S/23309 و S/23317)

03-49741 (A)

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2003/818)

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2003/819)

التصويت على مشروع القرار S/2003/824

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

تأبين وزيرة الخارجية في السويد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أنا على يقين من أنني أتكلم نيابة عن جميع الزملاء عندما أعرب عن خالص تعازينا لوفاة السيدة أنّا ليند، وزيرة الخارجية في السويد، إثر حادث قتل مفجع.

رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ موجهة من فرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية (S/23306، و S/23307، وS/23308، و 23309، و S/23317)

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2003/818)

رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة (S/2003/819)

التصويت على مشروع القرار S/2003/428

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الجماهيرية العربية الليبية يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد عون (الجماهيرية العربية الليبية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وبذلك، فإن مجلس الأمن يواصل جلسته حسبما اتفق عليه يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/824، التي تتضمن نص مشروع القرار المقدم من بلغاريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى الوثيقة S/2003/818، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، موجهة من الجماهيرية العربية الليبية، والوثيقة S/2003/819، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣، موجهة من المملكة المتحدة والولايات المتحدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه (S/2003/824). وما لم أسمع أي اعتراض، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، ألمانيا، أنغولا، باكستان، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، شيلي، الصين، غينيا، الكاميرون، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الممتنعون:

فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٣ صوتا مؤيدا، مقابل لا شيء، مع امتناع عضوين عن التصويت. وبذلك، اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدلي ببياني بشأن التصويت الذي تم اليوم، أود بادئ ذي بدء أن أحيي ما يزيد على ٥٠ من أفراد أسر ضحايا طائرة بان آم ١٠٣ الذين وفدوا من بلدان عدة ليكونوا حاضرين بيننا اليوم، وأعرب عن تقديري لحضورهم هذا. ونحن نشاطرهم مصابهم بفقدان أحبائهم، ونعرب لهم عن عميق تعاطفنا معهم طوال سنوات المحنة التي عاشوها.

في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، لقي ٢٧٠ من الرجال والنساء والأطفال الأبرياء، يمثلون ما يربو على ٢٠ جنسية مختلفة، حتفهم على نحو مأساوي عندما انفجرت طائرة بان آم التي كانت تقلهم ذات الرحلة ١٠٣ فوق لوكيربي في اسكتلندا. وفي عام ١٩٩٢، عمدت الأمم المتحدة، بعد اتضاح أدلة على مسؤولية ليبيا عن عملية التفجير هذه، إلى فرض جزاءات على ليبيا. ومنذ ذلك الحين، عملت حكومة الولايات المتحدة مع حكومة المملكة المتحدة وأسر ضحايا رحلة بان آم ١٠٣ وأعضاء آخرين في المجتمع الدولي على كفالة وفاء ليبيا بعدد من المطالب، بما في ذلك تسليمها للشخصين المشتبه فيهما للمحاكمة، وإقرارها بمسؤولية الموظفين الرسميين التابعين لها عن أعمالهما وسدادها للتعويضات المناسبة.

وتم في عام ١٩٩٩ تعليق الجزاءات التي كانت الأمم المتحدة قد فرضتها بعد أن وفت ليبيا بمطلب واحد، إذ أحالت الليبيين المشتبه فيهما على المحاكمة أمام محكمة اسكتلندية في هولندا. وحكمت المحكمة في عام ٢٠٠١ على أحد المتهمين، وهو المدعو عبد الباسط المقراحي، بتهمة القتل، وأيدت محكمة استئناف اسكتلندية هذا الحكم في عام ٢٠٠٢. ويقضي المقراحي حاليا حكما بالسجن مدى الحياة في سجن اسكتلندي.

وقد وفت ليبيا حاليا بسائر المطالب التي طرحتها الأمم المتحدة في ما يتعلق بتفجير الرحلة بان آم ١٠٣. ومن بين الخطوات التي قامت بها ليبيا إعلانها رسميا بأنها تتحمل مسؤولية الأعمال التي قام بها الموظفان الرسميان التابعان لها واتخاذها ترتيبيات لتعويض أسر الضحايا وفقا لاتفاق أُبرم مباشرة بين الطرفين. ومع أن لا شيء يعوّض عن فقدان الأحباء، بإمكان مئات الأفراد من هذه الأسر التي عانت طوال السنوات الـ ١٥ الماضية أن يلتمسوا شيئا من العزاء من خلال هذه الخطوات التي طال انتظارها.

وإقرارا بهذه الخطوات، وبغية تسهيل عملية تعويض هذه الأسر، لم تعارض الولايات المتحدة رفع جزاءات الأمم المتحدة رسميا عن ليبيا. وعلى نحو ما ورد في الرسالة المشتركة التي وجهتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى رئيس المجلس في ١٥ آب/أغسطس، ننتظر من ليبيا أن تنفِّذ بدقة الالتزامات التي تعهدت بها الآن أمام المجلس بالتعاون في مجال المكافحة الدولية للإرهاب وبتلبية أي طلبات أخرى للحصول على معلومات تتعلق بالتحقيق في تفجير طائرة بان آم ١٠٣.

بيد أنه يجب على ليبيا أو المجتمع الدولي ألا يسيئا تفسير قرارنا على أنه اعتراف ضمني من جانب الولايات المتحدة بأن الحكومة الليبية قد أعادت الاعتبار لنفسها. فلا

يـزال لـدى الولايـات المتحـدة شـواغل جديـة إزاء جوانــب أخرى من السلوك الليبي، بما في ذلك سجلها السيئ في مجال حقـوق الإنســان، ونبذهــا للقواعــد والمعايــير الديمقراطيــة، وتصرفها غير المسؤول في أفريقيا، وتاريخها الحافل بالضلوع في الإرهـاب، وأهـم مـن ذلـك كلـه سعيها إلى الحصـول على أسلحة الدمار الشامل ووسائط إيصال هذه الأسلحة.

إن ليبيا تسعى بنشاط إلى الحصول على طائفة واسعة من أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية. وهـي تحصـل في مساعيها هذه على مساعدة أجنبية بما فيها مساعدة من بلدان ترعى الإرهاب. واستمرار ليبيا في تطوير بنيتها التحتية النوويـة يثـير الشـواغل. فطرابلـس تعمـل أيضــا بجـد علـى اسـتحداث أسـلحة بيولوجيـة وكيميائيـة. وسـوف تكثـف الولايات المتحدة جـهودها مـن أجـل وضـع حـد للأعمـال الخطيرة التي تقوم بها ليبيا. وهذا يشمل الإبقاء بالكامل على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة من جـانب واحـد على ليبيا.

لقد ربطت ليبيا تسديدها لبعض المبـالغ المتاحـة في إطار التسوية المتفق عليها مع أسر ضحايا رحلة بان آم ١٠٣ بإحداث تغييرات في التدابير التي تتخذها الولايات المتحـدة إزاء ليبيا، وهو أمر يتضح أنه يخرج عن نطاق الشروط التي وضعتها الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، فرضت ليبيا مهلة ثمانية أشهر لتنفيذ هـذه الخطوات، ما لم تقبـل بغـير ذلـك. ونحـن نـأمل أن ليبيـا، إذا قبلـت بغـير ذلـك، إنمـا تؤشـر إلى اعتزامها التحرك بسرعة نحو معالجة الشواغل التي تكمن في أساس التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة. ونحن نحث ليبيا أيضا على القيام بذلك بغية إتاحة الفرصة للأسر كي تحصل على رصيد المبالغ المتاحة.

بيد أنه ليس بوسع الولايات المتحدة ضمان أن تبادر ليبيا إلى اتخاذ الخطوات المطلوبة، كما أننا لا نـود أن يسـاء تفسير تصويتنا على قرار الجزاءات علـى أنـه قـرار بتعديـل التدابير الـتي اتخذها الولايـات المتحـدة مـن جـانب واحـد، بصرف النظر عن تصرف ليبيا في المستقبل. فقد استنفدت ليبيا قرابة ١٥ عاما لمعالجة مسألة رحلة بان آم ١٠٣. لـذا، وفي ضوء الشواغل التي ذكرها، امتنعت الولايـات المتحـدة عن التصويت على هذا القرار.

السيد دلاسابلير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لقـد أتـاح الاتفـاق الـذي تم التوصـل إليـه أمـس بـين ممثلـي أسـر ضحايا رحلة UTA 772 ومؤسسة القذافي الفرصة أمام فرنسا لعدم معارضة رفع الجزاءات المفروضة علـى ليبيـا. وفرنسـا ترحب بهذا الاتفاق الذي تم بموجبه تحديـد شـروط لوضـع تسـوية منصفـة لهـذه المأسـاة المؤلمـة الـتي ذهـب ضحيتـها، كما يدرك أعضاء المجلس، أشخاص ينتمون إلى ١٩ جنسية، لا من الفرنسـيين فحسـب، بـل ومـن الأفارقـة والأمريكـان والبريطانيين بوجه خاص. وقد تمخض الاتفاق عن صدور بيان مشترك تم إطلاع أعضاء المجلس عليه.

إن رفع الجزاءات المفروضة على ليبيا يشكِّل مرحلة هامة في عملية إعادة إدماج هـذا البلـد في المجتمـع الـدولي. وعودة الأمور إلى طبيعتها، وهو ما نشجع عليه، تفترض أن تواصل ليبيا اتخاذ ما يلزم من مبادرات تتجاوز شروط رفع الجزاءات. وسوف تسهر فرنسا على كفالة السرعة في تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين أسر ضحايا عملية تفجير طائرة UTA 772 ومؤسسة القذافي. هـذا هـو جوهـر الموقف الذي أدى إلى امتناع فرنسا عن التصويت على القرار الـذي اتخذه مجلس الأمن قبل قليل.

إن فرنسا تحث ليبيا على الامتثال الكامل للالتزامات التي تعهدت بها. وهي تناشد ليبيا أيضا اتخاذ التدابير المنتظرة منـها بشـأن مسـائل أخـرى تتسـم بأهميـة حاسمـة بالنسـبة للمجتمـع الدولي، ولا سيما كفالة الخروج بتسـوية منصفـة

لتعويض ضحايا الهجوم على نادي ”لا بيل ديسكوتيك“ في برلين عام ١٩٨٦. ونحن نعتزم أيضا السهر على جميع الجوانب المنطوية على حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.

إن فرنسا تعرب عن شكرها لأعضاء المجلس ولأسر ضحايا هجوم لوكيربي على ما أبدوه من تفهم طوال الأسابيع الأخيرة، ولا سيما في ما يتعلق بالقرار الذي اتخذ مؤخرا بتأجيل التصويت على النص.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): نود نحن أيضا أن نحيي أفراد أسر الضحايا الحاضرين معنا اليوم وأن نعرب لهم عن تعاطفنا معهم. ونرحب كذلك بالفرصة التي أتيحت لهم بالحصول على تعويضات بعد انتظار دام طويلا.

ويحدونا شعور بالارتياح لكون ليبيا وفت بالمطالب التي طرحها مجلس الأمن مما أتاح الفرصة لرفع الجزاءات المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن نهائيا. لقد اتخذت ليبيا خطوة هامة لتحرير نفسها من أعباء الماضي. بيد أن ثمة خطوة أخرى هامة ينتظر القيام بها. إن ضحايا الهجوم على نادي ”لا بيل ديسكوتيك“ في برلين وأفراد أسرهم ينتظرون منذ ١٧ عاما الحصول على تعويضات. وللتذكير، فقد لقي ثلاثة أشخاص – أمريكيان وامرأة تركية واحدة – حتفهم فيما تعرض ٢٣١ آخرون لجروح خطيرة، من بينهم ٥٦ مواطنا أمريكيا. هذه كانت النتيجة المريعة لذلك الهجوم بالقنابل.

إننا نرحب بالمؤشرات الأولية إلى استعداد ليبيا بصورة أساسية لتعويض ضحايا ذلك الهجوم. وإننا نناشد ليبيا التوصل دون إبطاء إلى تسوية ملائمة مع ممثلي الضحايا وأفراد أسرهم.

السيد تفروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): ترحب بلغاريا باتخاذ القرار الذي يسمح برفع الجزاءات المفروضة على ليبيا، البلد الذي تحتفظ بلغاريا معه بعلاقات وثيقة ومهمة جدا.

وشاركت بلغاريا في تقديم هذا القرار بدافع الإنصاف. وظلت بلغاريا دائما متماسكة بالرأي بأن البلد المفروضة عليه جزاءات حينما يفي بالشروط التي يفرضها المجلس، فيجب رفع تلك الجزاءات عنه. وقد كانت هذه هي الحالة مع ليبيا، استنادا إلى الرسالة الموجهة من القائم بالأعمال بالنيابة بالبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة والموجهة إلى رئيس المجلس (S/2003/818) والرسالة المشتركة الموجهة منكم، سيدي الرئيس، بصفتكم الممثل الدائم للمملكة المتحدة، ومن الممثل الدائم للولايات المتحدة (S/2003/819) التي تبلغان فيها المجلس بأنه تم الوفاء بتلك الشروط.

وترحب بلغاريا بأن رفع الجزاءات سييسر للجماهيرية العربية الليبية أن تندمج على نحو كامل في المجتمع الدولي. ونعتقد أن اليوم قد يمثل مرحلة جديدة من العلاقات بين ليبيا والمجتمع الدولي بأسره.

السيد خالد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): صوتت باكستان مؤيدة هذا القرار، حيث أنه يرفع الجزاءات عن ليبيا الشقيقة. وسيؤدي القرار أيضا إلى حل لجنة الجزاءات على ليبيا ورفع هذا البند من جدول أعمال مجلس الأمن. ويسرنا أنه بالتصويت الذي تم اليوم يغلق الملف المحزن بشأن لوكربي والجزاءات على ليبيا.

تدين باكستان الإرهاب من دون تحفظ. ولكن شعب ليبيا بأسره دفع ثمنا غاليا نتيجة للجزاءات المفروضة عليه. وما برحت باكستان تعتقد أن الجزاءات لها دوما عواقب غير مقصودة. وقد تعرض شعب ليبيا الشقيق لصعوبات ومعاناة يعجز عنها الوصف. ونحن مسرورون لأن

معاناة الشعب الليبي الشقيق، تحت وطأة هذه العقوبات، قد انتهت الآن.

وأثناء المفاوضات على هذا القرار واجه المجلس تحديا بشأن كيفية التصدي لقضية تعويضات ضحايا طائرة رحلة يوتا. ونحن نفهم وجهة النظر الفرنسية، نظرا للجوانب الإنسانية لهذه القضية. ويسرنا أن الاتفاق الذي أبرم بين فرنسا والسلطات الليبية قد مكّن من السير قدما بهذا القرار. ومع ذلك، نود أن نذكر بأن المسؤولية الأولى التي عهد بها الميثاق إلى مجلس الأمن هي صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يعهد بالحكم في قضايا من قبيل التعويضات إلى أجهزة أخرى معنية داخل منظومة الأمم المتحدة، مثلما توخاه الميثاق. ولو اتبع هذا النهج لأمكننا أن نتفادى الحدة والتوتر الذي شاب وحدة المجلس والتأخير في الرفع النهائي للجزاءات.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الاتحاد الروسي مؤيدا مشروع القرار بشأن الرفع التام للجزاءات عن ليبيا على أساس من موقفه المبدئي بأن التدابير المقيدة بموجب الفصل السابع من الميثاق يجب أن تنتهي بمجرد الوفاء بجميع متطلبات مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون بأن النظر في مسألة رفع الجزاءات عن ليبيا طال انتظاره. وفي السنوات الخمس الماضية، سلمت ليبيا اثنين من المشتبه فيهم في قضية لوكربي إلى المحاكمة، ووفرت للهيئات القضائية الفرنسية جميع المعلومات الضرورية لاستكمال المحاكمات بشأن رحلة يوتا ووقعت عددا من الاتفاقات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب. وأظهرت مرارا وتكرارا التزامها بمكافحة هذا التهديد للسلم والأمن الدوليين. وبذلك، فإن ليبيا وفت تماما بجميع التزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) وهيأت المتطلبات المسبقة الضرورية لإغلاق هذه المسألة تماما.

وعلى الرغم من تعليق المجلس الإجراء المتعلق بالجزاءات في عام ١٩٩٨، فقد تقوضت الصورة السياسية لهذا البلد لأننا تأخرنا في حل مسألة رفع الجزاءات. ونؤمن بأنه من المهم أن استطاع مجلس الأمن من اتخاذ القرارات اللازمة لإغلاق ملف هذه القضية المعقدة.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): اتخذنا قبل قليل القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣). هذا القرار الذي كان يجب أن نتخذه من سنوات ليست بالقليلة.

إن سورية تعبر عن سعادتها لرفع العقوبات عن الشعب الليبي الشقيق. ولقد صوتت سورية لصالح هذا القرار لأنه جاء نتيجة لاتفاق بين جميع الأطراف المعنية. إن سورية التي عبرت عن تعاطفها مع أسر الضحايا تدرك أيضا أن شعب ليبيا الشقيق قد عانى كثيرا نتيجة للحصار والعقوبات الجائرة التي تم فرضها عليه. وتؤمن سورية بأنه على المجلس أن لا يقوم بفرض عقوبات تؤثر سلبيا على حياة الشعوب وتعرض أطفالها ونساءها وتنميتها للمعاناة ولعقوبات جماعية غير مقبولة بموجب القانون وبموجب الميثاق والقانون الدولي.

السيدة مننديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): نحن أيضا نقدر حضور أفراد من أسر ضحايا الهجمات الإرهابية المأساوية.

ترحب إسبانيا باتخاذ القرار ١٥٠٦ (٢٠٠٣). وهو لا ينهي فحسب تهميش بلد مثل ليبيا من المجتمع الدولي، ولكنه يعبر أيضا عن اعتراف بتحسن علاقات ذلك البلد مع المجتمع الدولي. وبالنسبة لبلد مثل إسبانيا، بلد ملتزم بجلاء بمكافحة الإرهاب، فإن إعلان نبذ الإرهاب كأداة للعمل السياسي هو مصدر ارتياح كبير لنا.

وإن قبول النظام الليبي بتحمل المسؤولية سمح بتهيئة الظروف الضرورية لاتخاذ هذا القرار.

ولذلك فنحن نرحب برفع نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا، والذي يبين أن أحد جوانب التوتر الدولي قد تم القضاء عليه وينبغي أن يحفزنا ذلك على مواصلة السعي إلى حل الصراعات الأخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

كان تفجير طائرة بان آم ١٠٣ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أسوأ حادث إرهابي منفرد على أراضي المملكة المتحدة. فقد قتل ٢٧٠ شخصا، وعانت أسرهم وأصدقاؤهم من الألم والحزن المتواصلين.

ومنذ حدوث ذلك العمل الفظيع ظلت السلطات في المملكة المتحدة تعمل باعتناء وتروٍّ لمحاكمة المسؤول الليبي المدعو المقراحي على ذلك العمل. وتمت الترتيبات للمحاكمة والاستئناف وفقا لقرارات مجلس الأمن. وفرض المجلس أيضا جزاءات على ليبيا حتى تفي بمتطلبات معينة، حيث كانت الجزاءات الوسيلة الوحيدة لتحقيق العدالة بالفعل.

والآن قد أوفت ليبيا بتلك المتطلبات. وقبلت تحمل المسؤولية ووافقت على دفع مبلغ كبير تعويضا لذوي القتلى. ووافقت ليبيا على التعاون مع أي تحقيق آخر يتعلق بلوكيربي وتخلت عن الإرهاب. ويمثل تخلي ليبيا عن الإرهاب أول مرة في العصر الحديث تعلن فيها دولة من الدول للأمم المتحدة نبذها القاطع لاستعمال الإرهاب وسيلة سياسية. وكدليل على ذلك الموقف، وقَّعت ليبيا على الاتفاقيات الدولية الاثنتي عشرة المعنية بمكافحة الإرهاب.

وترحب المملكة المتحدة بالتعاون الليبي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

لكل الأسباب المذكورة أعلاه، قدمت المملكة المتحدة وبلغاريا ودعمتا القرار الرامي إلى رفع الجزاءات عن ليبيا. ونتوقع من ليبيا الامتثال للتعهدات والالتزامات التي أخذتها على عاتقها كجزء من الاتفاق.

وكما تُبيِّن هذه الحالة، ستلاحق المملكة المتحدة الأشخاص المسؤولين عن الإرهاب. ينبغي للمرتكبين والمساندين لهم أن يُساءَلوا عن أعمالهم، مهما طال الزمن. وعلى الرغم من أنه لا شيء يعيد الذين لقوا حتفهم في لوكيربي، فإننا نأمل أن يحقق قرار اليوم – والأمر الأهم ما يمثله القرار – قدرا من الارتياح لذويهم وأصدقائهم. وجاء الاتفاق نتيجة جهود دبلوماسية صبورة قائمة على أساس نقاط مبدئية واضحة، وخاتمة لسنوات من العمل الشاق. ولكنه يدل على أن من الممكن إيجاد طريق للمضي إلى الأمام من خلال الالتزام والحوار والتعاون.

ونرحب أيضا بتمكُّن أسر ضحايا طائرة UTA الرحلة ٧٧٢ من التوصل الآن إلى اتفاق مع مؤسسة القذافي على دفع مزيد من التعويضات للأسر.

إن المملكة المتحدة تدين الإرهاب في جميع مظاهره. ولا يمكن أن يكون هناك أي تبرير للأعمال الإرهابية. وفي ذلك السياق نذكِّر أيضا بالتفجير الفظيع الذي حدث لمرقص لا بل في برلين في عام ١٩٨٦، حيث مات ثلاثة أشخاص وجرح أكثر من ٢٠٠. وفيما بعد وُجِد ثلاثة أشخاص ليبيين مذنبين تحت تهمة الشروع في القتل. وامتثالا لمتطلبات مجلس الأمن، بما في ذلك المتعلقة بنبذ الإرهاب، أخذت ليبيا على عاتقها التزاما دائما نحو المجتمع الدولي بالامتثال لمعايير السلوك الجديدة. ونحن نحث ليبيا على إثبات ذلك الالتزام الآن بتنفيذ الاتفاق المبرم مع أسر ضحايا طائرة

UTA بالكامل وبضمان تقديم المؤاساة التامة لأسر ضحايا مرقص لا بل. ونتطلع إلى عودة ليبيا بالكامل إلى المجتمع الدولي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥.